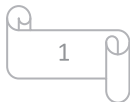


مراجعاتُ في المنهج... وتحكيم الشريعة

الصادق بن عبد الرحمن الغرياني

مفتي عام ليبيا



الطبعة الرابعة
1437 هـ 2016 م
مزيدة ومنقحة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله
وصحبه ومن ولاة.

وبعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد
ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.
هذه الرسالة تفرغ لعدد من المحاضرات، أُلقيت في بعض
مساجد مدينة طرابلس، دعت إليها جمعية الوصال - جزاهم الله
خيرًا - ثم عمل على تفرغها الشيخ: "جمال الهجرسي"، المدير
التنفيذي للجمعية الليبية لعلوم الكتاب والسنة ببارك الله فيه.
تكمن أهمية موضوعها في أنه يلامس واقع الضعف والانقسام
الذي تعيشه الأمة، في دولها بصفة عامة، وفي جماعاتها الإسلامية
بصفة خاصة، أمة يبلغ تعدادها الزيادة على المليار، ويبلغ منها
الضعف أن لا تملك القرار.

لا شك أن ما يجري من انقسام الجماعات الإسلامية في ليبيا، يجري في غيرها، وإن كانت لكل بلد خصوصيته، من بعض الوجوه. كما لَامَسَتْ كذلك أسباب هذا الضعف، والسبيل إلى إصلاحه، بما يرجع في مجمله إلى جمع الكلمة، فبجمع الكلمة على الحق تقوى الأمة بإذن الله.

جمع الكلمة ضرورة لتحقيق الأهداف.

لا يختلف اثنان على أن العمل على قوة الأمة في الوقت الحاضر ضرورة ملحة، وذلك لتكون قادرة على مواجهة خصومها، ومقارعة أعدائها، وفي مستوى التحدي الذي تتطلبه المرحلة، كما أنه لا يختلف اثنان أيضاً على أن هذه القوة للأمة تتطلب ضرورة اجتماع الكلمة، ووحدة الصف، ونبذ النزاع والخلاف، فالاختلاف والانقسام معناه الفشل والضعف، لكل الأطراف، وتقوية الخصوم، والتمكين للأجنبي، وهيمنة نفوذه على مقدرات الأمة، في الاقتصاد

والسياسة والقرار، وهذه مسلّمات عند العقلاء، لا اختلاف عليها، ودلت عليها كذلك قطعيّات الشريعة وثوابتها، ونطق بها كلام الله ﷻ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ﴿وَلَا تَسْرَعُوا فَنَفْسَلُوا﴾ [الأنفال:46]، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:103]، ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران:105].

البلاد تواجه تحدياً كبيراً، لا سبيل لتجاوزه إلا بجمع الكلمة على الحق، إن فعلنا ذلك أخذنا بأسباب القوة والتمكين، فإن الله وعد بالتسديد والتأييد من أخذ بأسبابه، إذا أخلص العمل إليه؛ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:69]، ويقول ﷻ: ﴿إِنْ نَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد:7]، ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج:40].

الوطن يتعرض لمحنةٍ بسبب الانقسامات، ومهدّد بالتقسيم، العدو
يتربص به الدوائر، وقد يفتعل القلاقل، ولا يَعدَم أن يجد من أبناء
الوطن من يتعاونُ معه، أو يكون رأس حربة في خاصرة الأمة،
تشق الصفوف، وتجعل الإخوة يتقاتلون، فسُدَّ الطريق عليهم لا
يكونُ إلا بجمع الكلمة، خصوصًا من الحريصين المنتسبين للشرع
والدين، عليهم أن يعلموا أنهم جميعا في صف واحد، أمام خصوم
يتربصون بالإسلام والوطن الدوائر، ويتعاونون لإعادة إنتاج النظام
الهالك، الذي اختطف البلاد، وحكم بالاستبداد، وسرق المال،
وضيّع الدين، احذروا أن تمكّنوهم مرة أخرى، ولا يتمكنون عادة
إلا من خلال الفرقة، والفرقة وسائلها دائما معروفة: العصبية
الدينية، وإثارة العصبية القبلية والجهوية، وتفريق الجماعات
الإسلامية، فكلّ مَنْ ينفخ في هذه العصبية أو يدعو إليها، فلا
يخدم الوطن، ولا يخدم الدين، وإن زعم.

احذروا التنافس على الدنيا، فتهلككم، ولا تبطلوا جهادكم،
احذروا التباغض والتحاسد، فإنه الحالقة التي تخلق الدين.

الطريق إلى جمع الكلمة.

الطريق الموصّل إلى جمع الكلمة يبدأ بالتوافق بين الجماعات -
التي تعددت أسماؤها، وتكاثرت شعاراتها وعناوينها - التوافق على
الثوابت المجمع عليها، ولا اختلاف عليها بين كلّ من رضي
بالإسلام ديناً، وبنصومه تحكيماً، ثم إحالة الاجتهادات والمسائل
الخلافية للحوار بالحسنى، والمودّة وطيب الكلام، ومراعاة أدب
الخلاف.

والبيان الذي صدر عن التجمع الإسلامي لتحكيم الشريعة في
ليبيا قريباً، كان موفقاً في لغته وخطابه، وفي فحواه ومضمونه⁽¹⁾، فقد
أظهر حرصاً على المودة والقرب من المخالف، يدل على تبصّر وفهم

(1) وهو موجود على الشبكة العنكبوتية بعنوان: "البيان التأسيسي للتجمع الإسلامي لتحكيم الشريعة".

لمقتضيات المرحلة، وإدراكٍ للمسؤولية، ومعرفة بالواقع المؤلم وخطورته، وحرص على مصلحة الأمة، فكم فوت اختلاف أهل الحق من فرصة حقيقية، ليكون زمام الأمر بأيديهم، فعندما اختلفوا حول المشاركة في الانتخابات مُلئت الكراسي بمجلس، لا يزال عاجزا عن إصدار قانون يمنع التعامل بالربا، فما بالك بما دون ذلك!؟.

الدعوة إلى كلمة سواء.

اختلاف الأسماء يشعر عادة باختلاف المسميات، ولعلّ الله تعالى ما اختار لنا اسماً واحداً (مسلمين) إلا لننقاد له، ونستسلم إليه مجتمعين غير متفرقين. فليَمَ نَسَمِي أنفسنا أسماء متعددة شتى؟ وقد اختار لنا اسماً واحداً وهو الإسلام، ﴿هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ [الحج:78]، ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

[النمل:91]، ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس:84]، ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ

وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:52].

ماذا لو أسسنا لثقافة جديدة، ترجع بها الجماعات الإسلامية المتعددة كلها إلى اسم واحد، وتجمع واحد، وشعار واحد، هو اسم الإسلام، الذي اختاره الله ﷻ لنا، وسمانا به (من قبل وفي هذا)، فنتسمى به وحده، نطبقه سلوكًا وعملاً على منهج سلف الأمة، وأئمتها الأعلام، وإن لم نرفعه شعارًا، ونجعله علمًا وعنوانًا، وبذلك نتجنب التسميات والتحزبات، التي تحولت بفعل العصبية إلى أسماء شرعية، عليها ولاء وبراء، وهجر وود، وأخوة وبغض، أوجدت خلا في أخوة الإيمان، التي جاء بها القرآن، وأدّى إلى تباعد وانقسام، نراه يتجذر ويتعمق يومًا بعد يوم، يغذيه التعصب، ويعمقه الحرص على الغلبة والانتصار للاسم، مع الغفلة عن الهدف الواحد الذي لا نختلف عليه، وصار هذا الانقسام في جسم الأمة

يتكاثر يوماً بعدَ يوم، كما تتكاثر خلايا المرض، فما من جماعةٍ إلا وتنقسمُ على نفسها، وداخل كل جماعة تحدُّثُ جماعة، ثم تتفرع عنها أخرى وتتولد، وهكذا، ولا تعدم الجديدة اسماً، ولا تكون مع التي قبلها ولا بعدها على وفاق، بل على هجران وقطيعة، وكأنهما على دينين.

هذه التسميات - غير اسم الإسلام - تسمياتٌ محدثة، ما أنزل الله بها من سلطان، فما كان ابن عباس رضي الله عنه - مثلاً - ولا مالك بن أنس رضي الله عنه يسمي نفسه سلفياً، وما كان أبو ذر رضي الله عنه، ولا ابن المبارك رضي الله عنه يسمي نفسه صوفياً، وهذه التسميات، وإن تساهل في التسمي بها بعضُ أهل العلم في وقت من الأوقات، فذلك قبل أن تتحوَّل من أسماءٍ عرفيةٍ - يُقصدُ بها تعاون أهلها على الحق والخير، لخدمة الهدف الأصلي، وهو قوة الأمة - إلى أسماءٍ شرعية، عليها ولاءٌ وبراء، وإنكار على مَنْ لا يتسمَّى بها، أو يخالفها، كما هو الحال

الآن، ولعل هذا ما جعل الإمام مالكا عليه السلام عندما سئل عن أهل السنة والجماعة، أجاب: "هم الذين ليس لهم لقب ينعتون به" ⁽¹⁾.

ويؤكد الشيخ محمد بن العثيمين عليه السلام هذا المعنى، بقوله: "ظهرت طوائف من قديم الزمان؛ خوارج ومعتزلة وجهمية وشيعة، ثم ظهر أخيراً إخوانيون، وسلفيون، وتبليغيون، وما أشبه ذلك، كل هذه الفرق اجعلها على اليسار، وعليك بالأمام، وهو ما أرشد إليه النبي صلى الله عليه وسلم؛ (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)، ولا شك أن الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف، لا الانتماء إلى حزب معين يُسمى السلفيين" ⁽¹⁾.

فالسلفية كانت في العهد الأول سلوكاً ومنهجاً، وصارت اليوم لدى كثيرٍ من المنتسبين إليها حزباً وجماعة.

(1) انظر ترتيب المدارك: 41/2.

(2) شرح الأربعين النووية: 309.

ليس هناك اسم أحسن من اسم الإسلام؛ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت:33]، فالمسلم لا يحتاج مع اسمه إلى لقب آخر، لا صوفي، ولا سلفي، ولا تبليغي، ولا تحريري، ولا أنصار شريعة، ولا جهادي، ولا تكفيري، ولا قاعدة، ولا إخواني، ولا أي شيء آخر غير اسم الإسلام، لقد صارت هذه النعوت لدى الكثيرين عنواناً للموالاة والمعاداة، وصارت ألفاظاً شرعية، يرمي بعض أصحابها بعضاً بالتبديع والتضليل، والشرك والتكفير، وأحياناً استباحة دم المخالف، ويُخشى أن تتحول مع الأيام، ومزيد الغلو فيها، إلى ملل ونحل، فالكلمة بالغلو في التعصب لها قد تتحول إلى ملّة ودين باطل، يحمل وزره من بنى قواعده وأسس فكره، ثم من ناصرته وانضم إليه.

يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمته الله: "فلا يجوز إحداث واختراع شعارات وألقاب، لم يرد بها الشارع، فإنها تكون في البداية كلمة، وفي النهاية مذهباً ونحلة! فلا تغترّ، وإن زخرفه أهل الأهواء"⁽¹⁾.

وهو كما قال رحمته الله، فالأديان الباطلة تكون في البداية كلمة، وفي النهاية ملّة، كما حصل في اليهودية والنصرانية، فاليهودية جاءت من قولهم: (هُدنا)، أي: تبنا ورجعنا، والنصرانية جاءت من قول الحواريين: (نحن أنصار الله)، ففي البداية هذان الاسمان ليس فيهما ما ينكر، لكن مع الأيام تحولت هدنا إلى يهودية، وأنصار الله إلى نصرانية، وكلّ منهما اليوم ديانة باطلة وملّة.

بل حتى كلمة الجماعة، التي قد تعني في الوقت الحاضر عند أصحابها جماعة خاصة، كانت في العصر الأول لا تعني إلا مجموع الأمة، ففي حديث حذيفة رضي الله عنه في الفتن؛ (قلت: يا رسول الله: فما

(1) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية: 108.

تأمرني إن أدركني ذلك؟) قال ﷺ: (تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم)، إلى أن قال: (فاعتزل تلك الفرق كلها)⁽¹⁾.

المخرج من هذه التقسيمات.

ما الذي يخرجنا من هذه التقسيمات والتحزبات، دون أن نقع في إفراط ولا تفريط؟ ويخرجنا من فساد ذات البين، الذي حل بديارنا وديار المسلمين؟

قد يقول قائل: الذي يخرجنا من هذا هو الاعتصام بجبل الله، والعمل بكتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، وتحكيم الإسلام، أقول: نعم، هذا صحيح، لا شك فيه، لكن لو توجَّهت إلى أي جماعة من الجماعات المتعددة التسميات الآن؛ السلفية، أو الصوفية، أو الإخوان، أو التبليغ، أو القاعدة، أو التكفير، أو غيرهم، بل حتى من يتبنى منها طرحا وطنياً محضاً، لو سألتها: هل أنت تريد تحكيم

(1) البخاري: 3606 / مسلم: 1847.

الإسلام، والتحاكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ؟ لقال لك على الفور: نعم، أنا لا أريد غير الإسلام، أريد كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، كل ينشد ذلك، ويشدّد عليه، ومن أجله يعادي الآخرين، لكن ما العمل؟ مع اتفاق الهدف، الخلاف مستحکم، والتواصي والتعاون على الحق معدوم، كيف نكون على هذا الاختلاف والتفرق، وكلنا يبتغي شيئًا واحدًا وغاية واحدة؟!

أقول: الذي يخرجنا من هذا التناقض أمران:

1. أن نتسمى جميعا باسم واحد؛ (الإسلام)، ونتخلص من كل التسميات والتحزبات.

2. أن نتفق على أن تكون مرجعيتنا لكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، على فهم السلف الصالح، على ما بيّنه النبي ﷺ ووضحته سُنّته، وعلى ما فهمه الصحابة من رسول الله ﷺ في بيان الدين، وعلى ما عمل عليه الأخيار؛ التابعون وتابعوهم بإحسان، وأئمة فقهاء الأمصار.

وقد نبه الشاطبي رحمه الله إلى مثل هذا بقوله: "يجب على الناظر في الدليل مراعاة ما فهمه منه الأولون، وما كان من العمل عندهم" (1).

ذلك أن الله زكى هذه الطائفة المتقدمة، وزكى أول هذه الأمة،

فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة:100]، وكذلك أثنى الله

على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأنه ألزمهم كلمة التقوى، وكانوا أحق بها وأهلها.

والنبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه في الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه: (خيرُ الناسِ قرني، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُمْ) (2)، والمراد بالقرن هنا الطبقة، وليس القرن الذي هو مئة

عام، فخير الناس هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعون، وأتباعهم

بإحسان.

(1) انظر الموافقات: 289/3.

(2) البخاري: 2652/ مسلم: 2533.

لو اتفقنا على هذا -ولا أظن مسلماً يخالف في هذه المرجعية الواضحة البينة- لوصلنا إلى قدرٍ مشتركٍ من التوافق، يجمعنا جميعاً، أمّا أن ندعي أننا من أهل السلف، أو ندعي أننا من أهل التصوف، أو ندعي أننا من أهل أيّ طائفةٍ أخرى، تحرص على تحكيم شرع الله، وعلى أن لها رؤيةً واجتهاداً، وبرنامج عملٍ للإسلام، ثم نتحاكم إلى العصبية، وإلى رأي الجماعة التي ننتمي إليها، وإلى الطائفة، أو إلى اجتهاد المشيخة، ولا نلتفت إلى غيره، فهذا من اتباع الهوى، وليس من اتباع السلف!

السلفية سلوكٌ ومنهجٌ حياة.

السلفية أو غيرها من الجماعات التي تطلب الحق، ومرجعها الكتاب والسنة، ينبغي أن تكون سلفيتها سلوكاً عملياً، ومنهج حياة، يحرص عليه المسلم، لا أن تكون علماً على طائفةٍ، تميزها عن غيرها.

هذا التمييزُ، باتخاذ السلفية أو غيرها اسمًا وشعارًا وَعَلَمًا على جماعةٍ بعينها، فيه محذوران:

المحذور الأول: تزكية النفس؛ لأن معنى أن تُسَمَّى نفسك - مثلًا - سلفيًّا، أو مناصرًا للشريعة، أو جهاديًّا، كأنك تنادي عن نفسك بالشهرة، وتقول: أنا ملتزم، أنا متدين، أنا مجاهد، أنا مناصرٌ للشريعة، أنا على استقامة، والله ﷻ يقول: ﴿فَلَا تَزُكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم:32].

المحذور الثاني: أن هذه الألقاب صارت أسماءً شرعية، عليها ولاء وبراء، والولاء والبراء لا يكون إلا للإسلام وعلى الإسلام، ولا يكون لجماعة، أيًّا كانت.

عليك أيها المسلم أن تكون سلفيًّا في السلوك والتَّهَجُّج، في حياتك، مع أبيك وأمك، وأهلك وولدك، وفي أداء وعودك وعهودك، وفي عملك ووظيفتك، في طلبك للعلم وتعليمه، في علاقتك بالصديق والمخالف، والقريب والبعيد، في أخذك

وعطائك، وفي سوقك وتجارتك، ومع النَّاس جميعًا، لا أن تكون
السلفية شعارًا للتصنيف والتمييز عند التَّزال مع الخصوم.
اسم السلفية الآن -عند بعض أهلها- لا يختلف عن أي جبهة
أو حزب، حتى إنها تنقسم بانقسام الشيوخ، وليست على طريق
واحد، ولا منهج واحد، يجرح بعضها بعضًا، وينكر بعضها على
بعض، وكذلك غيرها، كأهل التصوف أو غيرهم من الجماعات،
الاختلاف بينها كبير، والحرب بين بعض شيوخها ضروس، عندنا
سلفية جهادية، وسلفية مقاتلة، وسلفية قاعدة، وسلفية أتباع شيخ
في بلد، وسلفية أتباع شيخ في بلد آخر، فتسمت باسم الشيوخ،
ومخالفة الشيخ عند كل طائفة تعد من المنكرات الشديدة، تستوجب
الهجر، ومن خالف الشيخ استحق الذم.

هل هذا منهج سلفي حقا؟

هل هذا منهج الكتاب والسنة؟!؟

هذا أقرب إلى العصبية المذهبية البغيضة، وإلى مذهب غلاة الشيعة، وليس من السلفية في شيء.

اتساع الصدر للمسائل الاجتهادية.

مما يقرب الشقة، ويعين على جمع الكلمة؛ اتساع الصدر لاختلاف العلماء في المسائل الاجتهادية، وتربية الطلاب على ذلك، وهذا يتطلب التدرج في تعلم العلوم، وبالخصوص علم الفقه، بمدارسه ومذاهبه المختلفة، فإن التراث الفقهي للأمة يجب أن نهتم به، ونفخر به، ونتعلمه، ونبني عليه، لا أن نهون من شأنه، وننكر عليه، أو نعدّه سبّة، أو نصور للناس أن القول في الدين والفقه قول واحد، هو الذي يرتضيه عالم أو شيخ، ومن خلفه، حتى في المسائل الاجتهادية التي يسعها الخلاف، يبدّع ويهجر، أو يحذر منه وينفر، فهل منهج السلف كان كذلك؟ هل كان ابن عباس - مثلاً - وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم على رأي واحد في

العلم؟ وعلى قول واحد؟ وهل كان يهجر أحدهم أو يحذر ممن خالفه؟
وهل كان الأئمة الأربعة ومن بعدهم، بمدارسهم الفقهية المختلفة،
يحذر بعضهم من بعض إذا اختلفوا؟

سُئِلَ الإمام أحمد عَمَّن احتجم، هل يعيد الوضوء؟ فقال: "نعم،
فقال السائل: فإن كان الإمام لا يرى الوضوء، فهل أصلي خلفه؟
فقال: سبحان الله! ألا تصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك بن
أنس؟!"⁽¹⁾

قارن هذا بالخلاف في واقعنا، خذ مثلاً مسألة القنوت في صلاة
الفجر، تجد بعض من ينتسب إلى السلف يقول: قنوت الفجر
بدعة، هل هذا كلام علمي على منهج سلف الأمة؟ هل الخلاف في
قنوت الفجر، خلاف في بدعة، وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين
وأعلام الأمة!! يقول ابن عبد البر رحمه الله: هو "ثابت عن أبي بكر

(1) مجموع الفتاوى: 365/20.

وعن عمر رضي الله عنه بأسانيد صحيحة⁽¹⁾، فهل أبو بكر رضي الله عنه مبتدع؟ وهل عمر رضي الله عنه مبتدع؟ قنوت الفجر ثابت في حديث أنس رضي الله عنه: (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا)⁽²⁾.

عندما نقول: إننا نريد جمع الأمة، فنحن نريد جمعها على الحق لا جمعها على الهوى.

وجمعها على الحق معناه أن ننهج بها منهج الأئمة المتقدمين، في مسائل الاجتهاد، وفي التعامل مع المخالف، وفي قبول الخلاف، وفي عدّ المجتهد مأجورًا، أخطأ أم أصاب، لا مبتدعًا، ولا أن نجعل الشيخ كالمعصوم، ونخطئ من خالفه، ونضرب بكل خلاف، وبكل رأي، وبكل فقه، وبكل علم لا يتفق مع الشيخ عُرض الحائط.

(1) التمهيد: 293/2.

(2) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: 4964.

يقول الذهبي رحمه الله: "لا خير - والله - فيمن رد على مثل الزهري ومكحول والأوزاعي والثوري والليث بن سعد ومالك وابن المبارك وابن عيينة ومحمد بن الحسن والحميدي والشافعي وأحمد وأبي عيسى الترمذي وابن سريج وابن جرير الطبري وابن خزيمة وزكريا الساجي وأبي الحسن الأشعري، ومن قال مثل قولهم، من مثل الخطابي، ومن مثل أبي بكر الإسماعيلي، وأبي القاسم الطبراني، وعبد القادر الجيلي، الذين هم قلب اللب ونقاؤه"⁽¹⁾.

اختلاف الاجتهاد ليس فيل تبديع.

اتفقنا على أن اتباع السلف هو اتباع للكتاب والسنة، على منهج أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم وأتباع أتباعهم، لو طبقنا هذا عملاً والتزمناه؛ لتخلصنا من شر الخلاف الذي فرق صفوف الأمة، وفرق

(1) انظر مختصر العلو: 51.

دعاتها وعلماءها، وقراءها وعبادها، وطلاب العلم فيها، وهم النخبة والقدوة، إذا اجتمعوا اجتمعت الأمة وقويت.

نحتاج إلى أن نعيد الثقة إلى طلابنا في تراثنا الفقهي، وفي أئمتنا الأعلام، وأن تتسع صدورنا للخلاف واجتهاد العلماء، ولا يكون الخلاف العلمي سبباً للتبديع والتنفير والهجر.

الشيخ ابن تيمية يذكر أن أصحاب النبي ﷺ اختلفوا في كثير من المسائل، في مسائل من الأصول، ومسائل من الفروع، مسائل من الإخباريات، وليست من الفرعيات التعبديات، اختلفوا؛ هل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ وهل كان الإسراء مناماً أو يقظة؟ وهل يعذب الميت ببكاء الحي؟ وهل يسمع الميت كلام الحي؟ ومع ذلك لم يبدع أحد منهم أحداً؛ لأنهم كانوا على منهج النبي ﷺ، منهج القائل: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر)⁽¹⁾. اختلفوا كذلك في كثير من المسائل الفرعية،

(1) انظر مجموع الفتاوى 230/3، والحديث رواه مسلم: 1716.

عبد الله بن عباس رضي الله عنه كان يفتي بربا الفضل، ويقول: "لا ربا إلا في النسب، ولا ربا فيما كان يدا بيد"⁽¹⁾، فما بدَّعوه، ولا نفروا الناس منه، بل سموه حبر الأمة، وأثنوا عليه وعلى اجتهاده، وعذروه، وعبَّر ابن القيم رحمته الله عن ذلك بقوله: "الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صدق، تصدر منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور، بل مأجور، لا يتبع عليها، ولكن لا تهدر منزلته، ولا إمامته، ولا مكانته في قلوب المسلمين"⁽²⁾.

أعراض المسلمين خفرة من خفر النار.

العلماء يحذِّرون حتى أولئك الذين رخص لهم الشرع أن يتكلموا في الرجال لحفظ الدين، حذروهم من مغبة ما أُذن لهم فيه، فكيف بما ليس فيه إذن، مما نراه من التوسع في التجريح، وتتبع العلماء

(1) انظر صحيح مسلم: 1596.

(2) انظر إعلام الموقعين: 220/3.



وتنقصهم، يقول ابن دقيق العيد رحمه الله "أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس؛ المحدثون والحكام"⁽¹⁾، المحدثون اضطروا إليها؛ لأنه لولا كلامهم في الرجال لضاعت السنة، ولضاع الدين، والحكام اضطروا إليها؛ لأنه لا يمكنهم إقامة الحدود وحفظ الحقوق، إذا لم يسمعوا كلام الناس في الناس، أما أن تطلق ألسنة الناس وطلاب العلم والعامّة في التحذير والتنفير من العلماء، فهذا من الشر المستطير، ومن حفر النار، من وقف على شفيرها لا يسلم من لفحها، أعاذنا الله منها بمنّه.

الفعل فاعل الحديث لا يقل أهميته عن الظفر بالحديث.

مما يسهل على أهل العلم تفهم الخلاف، ونبتّ التعصب؛ الاعتناء بفقهِ النصوص في الكتاب والسنة، ففقهِ الحديث لا يقل منزلة عن

(1) تدريب الراوي: 892/2.

الظفر بالحديث نفسه، ليس الأمر كل الأمر أن تظفر بحديث، بل الأمر كل الأمر أن تتفقه في الحديث، بعد أن تظفر به، فقه الحديث لا يقل أهمية عن الحديث، أما أن تُجمَع الروايات ثم تُجعل هذه الروايات تتعارض، يضرب بعضها بعضًا، دون تَبَصُّرٍ فيها وتفقه، فذلك من نوع تكذيب السنن وطرحها.

لقد شكنا ابن عبد البر رحمته الله من أناس في زمانه، كانوا يُكثرُونَ من الحديث دون تفقّه، فكيف بزماننا! يقول: "أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم، دون تفقّه فيه، ولا تدبُّرٍ لمعانيه، فمكروه عند جماعة أهل العلم"⁽¹⁾، ويرى أن الإغراق في الظاهرية، والإكثار من الرواية دون تدبُّرٍ وفقه، هو كالإعراض عن السنن، لا يؤمّن معه الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله، فكما أن المعرض عن السنن لا يؤمّن الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله، فكذلك المغرق في

(1) جامع بيان العلم: 1020/2.

الظاهرية، المتعلق بكثرة الرواية دون تفقه، هو أيضًا لا يأمن الكذب على رسول الله ﷺ، يقول: (الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم، ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر، والمكثر لا يأمن موافقة الكذب على رسول الله ﷺ)⁽¹⁾.

ومن أول من نبّه بوضوح إلى أهمية فقه الحديث، على الوجه الذي عمل به أهل العلم في تخريج السنن، وطبقه تطبيقًا عمليًا، الإمام مالك في الموطأ، عندما رتب كتابه، فصدر الباب بتخريج ما ورد فيه من الحديث المسند المرفوع إلى النبي ﷺ، وثني بالموقوف على الصحابي أو التابعي، ثم بما عليه عمل الفقهاء من شيوخه وأهل بلده، لينبه على الوجه الذي فهم عليه أهل العلم الرواية، وعلى عملهم بها.

وكذلك الإمام الناقد أبو عيسى الترمذي في جامعه، فإنه نبّه فيه على ما به العمل، إجمالًا وتفصيلًا.

(1) جامع بيان العلم: 1012/2.

ففي التفصيل يعقب الحديث عند تخريجه بقوله: والعمل على هذا عند أهل العلم، كما ينص على اختيارات بعض الفقهاء وما فهمه عليه أهل العلم بالحديث.

وفي الإجمال، نبّه في أول كتاب العلل الملحق بالجامع، على أهمية فهم السنن على الوجه الذي عمل به الناس، فقال: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به، وبه أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين؛ حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع بين الظُّهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا مطر)⁽¹⁾، وحديث النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ)⁽²⁾، وقد بيّنا علّة الحديثين جميعًا في الكتاب"⁽³⁾.

(1) مسلم: 491/ الترمذي: 187.

(2) الترمذي: 1444/ ابن حبان: 4446 من حديث معاوية.

(3) الترمذي: 736/5.

هناك أحاديث نبّه العلماء على أنه ليس عليها العمل، من ذلك ما جاء في صحيح البخاري: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)⁽¹⁾، وكان مالك رحمه الله يقول: "أحبُّ الحديثِ إليّ ما اجتمع عليه الناس"⁽²⁾، وكان يقول: "عليكم بالدين المحض، وإياكم وبنيات الطريق"⁽³⁾.

وعندما تكلم الذهبي رحمه الله عن ترك المذهب للحديث، قال: "هذا جيّد، لكن بشرط أن يكون قد قال بذلك الحديث إمام من مثل مالك، أو سفيان أو الأوزاعي، وبأن يكون الحديث ثابتًا سالمًا من علة، وألا يعارضه حديث صحيح، أما من أخذ بحديث صحيح، وقد تنكبه سائر أئمة الاجتهاد؛ فلا"⁽⁴⁾.

(1) البخاري: 6783.

(2) الموافقات: 278/3.

(3) انظر ترتيب المدارك: 41/2.

(4) انظر سير أعلام النبلاء: 405/16.

أخرج البيهقي أن القاضي إسماعيل بن إسحاق قال: "دخلت على المعتضد فدفعت إلي كتابًا، فنظرت فيه، وكان قد جمع له الرخص من زلل العلماء، وما احتج به كلُّ منهم لنفسه، فقلت له: يا أمير المؤمنين؛ مصنف هذا الكتاب زنديق! فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟ قلت: الأحاديث على ما رويت، ولكن من أباح المسكر لم يبيح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبيح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء، ثم أخذ بها، ذهب دينه. فأمر المعتضد فأحرق ذلك الكتاب"⁽¹⁾.

هذه هي بُنَيَات الطريق التي حذر منها العلماء، ومن بُنَيَات الطريق ترك الدليل الشرعي الظاهر، للتعلق بشبهات تعارض الكليات، أو بالبحث عن شواذ المسائل، أو بما كان مقطوع الصلة من مسائل العلم بالسابقين، وهو ما عناه الإمام مالك بقوله: "أَحَبُّ

(1) انظر السنن الكبرى للبيهقي: 356/10.

الحديث إلى ما اجتمع عليه الناس" ومن قوله: "عليكم بالدين المحض وإياكم وبنيات الطريق".

التشدد فإيج الجزئيات والتساهل فإيج الكليات.

بعض الخلاف الذي نراه هو خلاف على مستحبات أو مكروهات، يتعصب له هذا الفريق أو ذاك، وتهدر به أصول وكليات، تهدر به مصلحة الأمة، وتبدد في نصرته -أي: الخلاف- الجهود والأموال والأوقات، نصره لهذا الفريق أو ذاك، كثير منه خلاف في مسائل اجتهادية جزئية، يحتملها الدليل، لاشك أن جمع الكلمة ونبد الخلاف مقدّم عليها، وأولى بالمراعاة ومقاصد الشرع من الوقوف عندها.

يقول ابن تيمية رحمه الله: "يستحب للرجل أن يقصد إلى الائتلاف وجمع الكلمة بترك بعض هذه المستحبات، فإن القصد إلى مصلحة

الألفة أعظم من مثل هذه المستحبات"⁽¹⁾، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ؛ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ وَبَنَيْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)⁽²⁾، فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرًا كَانَ يَجِبُهُ، مِنْ أَجْلِ مَصْلَحَةِ وَالْفَةِ وَجَمْعِ كَلِمَةٍ، حَتَّى لَا يَضِلَّ النَّاسُ. وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَتِمَّ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَعَهُ، وَقَالَ: "الْخِلَافُ شَرٌّ"⁽³⁾. خَالَفَ ابْنَ مَسْعُودٍ الْمُسْتَحَبَّ، مِنْ أَجْلِ جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَفِي السِّيَاقِ نَفْسَهُ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ إِذَا كَانَ يَرَى شَيْئًا وَالْمَأْمُومُونَ يَرُونَ شَيْئًا آخَرَ، وَفِي مَوَافَقَتِهِمْ جَبْرٌ لِلْكَلِمَةِ، يَنْبَغِي أَنْ يَتَرَكَ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَرَاهُ سَنَةً وَمُسْتَحَبًّا"⁽⁴⁾.

(1) انظر مجموع الفتاوى: 407/22.

(2) البخاري: 1586 / مسلم: 1333.

(3) أبو داود: 1960.

(4) انظر مجموع الفتاوى: 407/22.

لا شك أن تبيين السنن وتعليم الناس الفقه مطلوب، نُعلم الناس أن دعاء الإمام بالمؤمنين مكروه ليس سنة، لكن لو فعله العامة، هل نمنعهم من ذلك بالقوة، ونبدّعهم ونفرق جماعة المسلمين؟ الحكمة والفقه والدعوة والبصيرة والعلم، أن نتلطف معهم، ونتألف قلوبهم حتى نعلّمهم، ويتركوا من تلقاء أنفسهم، وهكذا القول في التسبيح بعد التراويح وغيرها، هذه أشياء يجب أن يُعلّم الناس فيها السنة بالتي هي أحسن، الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ **أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ [النحل: 125]، ويقول ﷺ: ﴿ **وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ** ﴾ [آل عمران: 159]، وقال ﷺ: ﴿ **أَدْفَعْ بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** ﴾ [فصلت: 34].

والله ﷻ قال لموسى وهارون، وهما يخاطبان أفجر الناس فرعون، وليس هناك أحد أشدّ عداء للتوحيد منه، قال الله ﷻ: ﴿ **فَقُولَا لَهُ**

قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴿طه:44﴾، وصح عن النبي ﷺ أنه قال: (إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف)⁽¹⁾، ويقول النبي ﷺ: (إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه)⁽²⁾.

علينا أن نُعلم النَّاسَ السننَ بالتي هي أحسن، لا أن نفرق الجماعة، ونباعد الصفوف، ونُعمل الكراهية، ونقول: هذه هي السنة، أو أنا على سنة وأنت مبتدع، وأنت ضال. يا من تحمل رسالة، سلعتك غالية، لا بد أن تتلطف في إيصالها إلى مشتريها، كما تصنع لو كنت من تجار الدنيا، فإنك لا تدَّخر وسعًا في تَمَلُّق من تريد إقناعه ببضاعتك، والربح فيها قليل، فكيف بسلعة ربحك فيها:

(1) البخاري: 6927 / مسلم: 2165.

(2) مسلم: 2594.

(لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً، خير لك من أن يكون لك حُمْرُ النَّعَمِ)⁽¹⁾.

السُّنة والواجب والفرض هو الألفة، وجمع الكلمة على الحق ومحبة المؤمنين، ومحبة الخير لهم، هذا التفرق ينبغي أن نتخلص منه، إذا أردنا النصح لعامة المسلمين كما هو الدين، شيوخاً وطلاب علم؛ لأنه لا يمكن لأهل الحق أن يواجهوا خصومهم متفرقين، فقضيتهم واحدة، تحكيم دين الله، والعمل بالكتاب كله، وخصومهم لا يريدونها كذلك، يريدونها؛ أن يؤمن الناس ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، وهذا التشدد ليس خاصاً بجماعة دون جماعة.

(1) البخاري: 3009 / مسلم: 2406.

أهل التصوف.

لو جئت إلى بعض من ينتمون إلى أهل التصوف، فقلت لأحدهم: أنت لا تعمل بالكتاب والسنة، يقول لك: معاذ الله، هل أهلك؟! أنا أطلب الكتاب والسنة، وأنا من أهل السنة والجماعة، تقول له: الكلام ليس بالدعوى، إن أردت أن تكون من أهل التصوف الشرعي، الذي معناه القيام بأمر الله ونهيه، وتحقيق العبودية لله وحده، والتحلي بالفضائل، وتزكية النفس، ومراقبة الله تعالى في السر والعلن، مع التقيد في ذلك بالكتاب والسنة، إن كنت تعمل بهذا المعنى سلوكًا في حياتك، فأنت من أهل الإحسان الوارد في حديث جبريل عليه السلام: (أن تعبد الله كأنك تراه)⁽¹⁾، ولكن لا تحتاج إلى هذه التسميات، فيكفيك اسم الإسلام، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10].

(1) البخاري: 50 / مسلم: 8.

أما أن تنتسب إلى التصوف، وتدعي حبَّ النبي ﷺ، وتعمل بما يخالف سنته، على أي صورة من الصور؛ كالتعلق بالقبور، والتعلق بالكرامات وادعائها، والتعلق بالندور للأضرحة والطواف بها، والصلاة إليها، والاستغاثة والتمسح بها، فهذا ليس من محبة النبي ﷺ في شيء.

لو كان حُبُّك صادقاً لأطعته *** إن المحبَّ لمن يحب مطيع

من آخر ما عهد به النبي ﷺ لأمته وهو يفارق الدنيا: (ألا وإنَّ من كان قبلكم كانوا يتَّخذون قبورَ أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتَّخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك)⁽¹⁾، ونهى أصحابه أن يتعلقوا بقبوره، فقد صح عنه ﷺ: (لا تجعلوا قبوري وثناً يعبد، اشتدَّ غضبُ الله على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)⁽²⁾.

(1) مسلم: 532.

(2) موطأ الإمام مالك: 85.

وكذلك التعلق بالمشيخة والغلو فيها، من الأمور المذمومة، التي حذر منها الناصحون، منهم الشيخ أحمد زروق رحمته الله، بيّن كثيراً من غلو وفساد أهل التصوف في عصره، ممّا وقف عليه بنفسه، ومنه كما يقول: "إن التلميذ والمريد -عندهم- يجب أن يكون بالنسبة للشيخ كالميت بين يدي الغاسل، هو عبد مستترق لا يباع، وأسير لا يفدى، هو حليف المسحاة، وخدم الطاحون، ويوهمه شيخه أن في ذلك مصلحة إخماد نفسه، وإظهار صدقه، وزوال كبره"⁽¹⁾.

أقول للذين يحبون أن يكونوا من أهل التصوف، على منهج سلف الأمة والسنة والجماعة: إن التوجه إلى الأضرحة لإحياء الموالد هو أمرٌ مخترعٌ في الدين، ليس من هدي النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، هو محدث، لم يكن له وجود قبل القرن الرابع الهجري، فمن كان يطلب السلامة لنفسه فعليه أن يتمسك بغرز السابقين؛ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأتباعهم، فهم أهدى سبيلاً، وأقوم قيلاً.

(1) عدة المرید الصادق: 118.

الجماعات الإسلامية الأخرى

كل الجماعات الإسلامية، أيًا كانت تسمياتها؛ تكفير جهادية مقاتلة قاعدة .. إلخ، مصلحة الدعوة إلى الله - وأجزم أنهم جميعا حريصون عليها- تقتضيها أن تتنازل عن التسميات والألقاب، وأن ترجع إلى اسم الإسلام وحده، كما كان عليه الحال في عهده الأول، عهد الخلافة الراشدة، قبل ظهور الفرق والنحل.

هدف هذه الجماعات كغيرها من الجماعات الإسلامية، لا شك أنه واحد، هو إقامة دين الله تعالى في الأرض، وتحكيم شرعه، الوصول إلى هذا الهدف، مشروط بالاجتماع على كلمة سواء، وعلى منهج سوي، لا غلو فيه ولا تفريط، الخلاف شر، والتفرق فشل، والغلو مركب صعب، والتفريط ترك للدين، والواقع خير دليل على الحصاد المر للتفرق والغلو: ﴿وَلَا تَنزَعُوا فَنَفْسَلُوا﴾ [الأنفال:46]،

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة:77]، وفي صحيح السنة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ

فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين⁽¹⁾، لا يحل تكفير المسلم ولا استباحة دمه، فإن استباحة دمه من أعظم الموبقات، بعد الشرك بالله ﷻ، إن لم تكن أعظمها، قال ﷻ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء:93]، وقال ﷻ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض)⁽²⁾، وقال ﷻ: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما)⁽³⁾.

أسامة بن زيد رضي الله عنه قتل رجلاً مشركاً، بعد أن قال: لا إله إلا الله، تأول أسامة أن الرجل قالها رهبة من السيف، ندم أسامة على قتله ندماً شديداً، حين لامه النبي ﷺ، وقال له: (هلاً شققت على قلبه؟!)⁽⁴⁾، حتى تمنى أنه لم يكن أسلم إلا ذلك اليوم، وكان يقول

(1) النسائي: 3057.

(2) البخاري: 121 / مسلم: 118.

(3) البخاري: 6103.

(4) مسلم: 158.

لرسول الله ﷺ من شدة خوفه: استغفر لي، فلا يجد من رسول الله ﷺ جوابًا، إلا قوله: (أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟!)، يعاود أسامة ثانيا: استغفر لي يا رسول الله!، فلا يزيد رسول الله ﷺ على قوله: (كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت؟)⁽¹⁾، فانظر يا عبد الله عظم الخطب، عندما يتعلق الأمر بدم مسلم واحد، حتى مع التأول، فكيف بمن يخاطر باستباحة دماء أهل بلد بأسرها؟! أو يلبس حزاما ناسفًا يفجر به نفسه ومن حوله، وقد صح عن النبي ﷺ أن من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: (من قتل نفسه بمحديدة، فحديده في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن شرب سماً فقتل نفسه، فهو يتحسساه في نار جهنم، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا،

(1) مسلم: 160.

ومن تردى من جبل فقتل نفسه، فهو يتردى في نار جهنم، خالدًا مخلدًا فيها أبدًا) (1)

تكبير الشريعة

عندما نقول: نريد تحكيم الشريعة، معناه أننا نريد تحكيمها بحق، تطبيقًا وعملاً، لا أن نعلنها شعاراً لإرضاء العامة، من أجل صناديق الاقتراع، لنستغفلهم، ثم نفعل ما نريد، فما من حزب أو تكتل يعرض نفسه الآن للترشيح أو الحكم، إلا وفي العلق يقول: إنه مع تحكيم الشريعة الإسلامية، وفي التطبيق لا يرى الناس إلا عدم مبالاة، أو صدًا عن سبيل الله، لا شيء تغير عما كان قبل، قوانين الغصب (قانون رقم 4)، وقوانين القمار والغرر (التأمين بأنواعه على الحياة وغير الحياة، والرهان ومسابقات المقامرة وقانون الربا والفوائد على القروض، وغيرها من المعاملات الربوية)،

(1) البخاري: 5778 / مسلم: 175

كلها تحميها قوانين، العمل بها لا يزال ساري المفعول، المناهج في التعليم وفي الجامعات، هي هي، تفتقد الأساسيات الضرورية من الثقافة الإسلامية للطالب الجامعي، ليس للقيم فيها مكان، حتى نصوص السنة والثقافة الإسلامية التي أبعدها القذافي، لا تزال من المحظورات، الاختلاط المشين دون ضوابط، والتحرش والعنف في الجامعات والثانويات والمستشفيات والمصحات، ضد الطالبات والعاملات، لا يؤرق المسؤولين، ولا الكتل السياسية التي تملك الأغلبية في الحكومة والمؤتمر الوطني، المواقع الإباحية والإلحادية في الشبكة الدولية، حتى ما كان على أيام القذافي محبوباً، الآن باسم الحرية رفع عنه الحظر. هذا كله للأسف لا يتعارض مع مفهوم العلمانية لتحكيم الشريعة الإسلامية، تحكيم الشريعة في المفهوم العلماني طقوس تؤدي داخل المسجد، لا علاقة لها بالإعلام، ولا بالسياسة، ولا الإدارة، ولا الصحة، ولا الجامعة، ولا الاقتصاد، ولا

صالات القمار، ولا الربا في المصارف، ولا الأموال المنهوبة، فهل هذا هو الإسلام الذي يُرفع اليوم شعاره!!؟

الدستور وما بعده.

الذي ينبغي التفتن إليه في هذه المرحلة: أنه لا يكفي لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أن يكون للبلد دستور جيد، ينص على أن كل ما خالف الشريعة الإسلامية يعد باطلا، أو نحو ذلك، فهذا لا يغني، إذا كان الذي سيتولى تطبيق الدستور غير مؤمن به، أو غير قادر على تطبيقه. ها هو القرآن بين أيدينا، فهل طبقنا عدالة القرآن؟

القانون والدستور علاج من يتولى تطبيقه.

القانون في الدولة عادة هو قانون واحد، لا يختلف من قاضٍ إلى قاضٍ، يطبقه القاضي النزيه من قضاة اللجنة؛ فيحكم بالحق،

ويطبقه القاضي الضعيف أو المرتشي من قضاة النار؛ فيحكم بالجور.

فلا تتم الاستفادة من الدستور الجيد إلا بتسليمه إلى أيد أمينة تُطبقه.

لذا؛ فالأهم من صياغة الدستور، العمل على إعداد الجيل المؤمن بتحكيم الشريعة، والمؤمن بالحفاظ على الثوابت الوطنية، القادر على تأمين انتخابات برلمانية نزيهة، يكون له فيها حضور قوي، يضمن معه تطبيق الدستور على وجه سليم.

التنمية وتكبير الإسلام.

ليس هناك تعارض البتة، بين التنمية والاهتمام بالصناعة وبالتطوير الاقتصادي والعمراني والتقني والإدارة الحديثة، وبين تحكيم الشريعة، وإن حاول المحاولون أن يدخلوا في أذهان الناس وجود هذا التعارض.

حرص الإسلام على التنمية والعمل والإنتاج والتقدم والاختراع، وبناء الدولة العصرية القوية، التي تزدهر فيها الحياة، وتتوفر فيها فرص العمل والعيش الكريم، وحل مشاكل الشباب بتأهيلهم وتعليمهم، وتحقيق أهدافهم في الحصول على المسكن اللائق، والعمل اللائق، والاستقرار الأسري، والحياة السعيدة؛ حرص الإسلام على هذا كله، أشد من حرص غيره من التوجهات الأخرى، التي تزعم أن دور الإسلام في الحياة حبيس المسجد، ولا شأن له

بجياة الناس؛ فالله ﷻ يقول: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾

[القصص:77]، ويقول: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[النحل:97]، ويقول: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَلَٰكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

[التوبة:105]، ويقول ﷺ: ﴿وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ [الليل:13]

والنبي ﷺ يقول: (اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له)⁽¹⁾، ويقول ﷺ (أنتم أعلم بأمر دنياكم)⁽²⁾.

الإسلام لا يحرم عليك زينة الدنيا، ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف:32]، والفرق بين تحكيم الإسلام وتحكيم غيره، أن الإسلام يريد لك زينة الدنيا، طيبة حلالا طاهرة عفيفة، وغيره لا يبالي كيف وصلت إليك، من حلال كانت أو من حرام، من ربا أم من قمار، طاهرة كانت أم ملوثة. الفرق بين الإسلام وغيره، أن الإسلام يريد لك الدنيا، ويريد لك الآخرة، يريد لك مع الدنيا السعادة والخلود الأبدي، وغيره يريد لك الدنيا، ولا همَّ له بالآخرة.

الفرق بين الإسلام وغيره، أن الإسلام يجعل من جدك واجتهادك، وحرصك على التفوق والإتقان في الوظيفة، وفي المصنع،

(1) البخاري: 4949 / مسلم: 2647.

(2) مسلم: 2363.

وفي الجامعة، واختراعك في المعمل، يجعل من ذلك عبادة تقربك إلى ربك، وتستحق عليها الأجرين، أجر الدنيا بالتشجيع والتحفيز، وأجر الآخرة برضوان الله تعالى والثواب الجزيل، وغير الإسلام يعطيك أجرًا واحدًا، إن أعطاك.

دعوها فإنها منتنة.

عند إدراكنا ما يعنيه تحكيم الإسلام، ينبغي ألا يبقى للعصبية، والجهوية، والقبلية، وغيرها من موروث الجاهلية، أثرٌ في حياتنا، الإسلام يخلصنا من هذا الشبح المخيف الذي يفرقنا، ويهدد مستقبل بلادنا بالانشطار والانقسام وتمزيق اللحمة الوطنية، التي نحرص على استمرارها ونفخر بها.

الإسلام يرجع بنا إلى عدله وسموه؛ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمْ﴾ [الحجرات:13]، (لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى)⁽¹⁾،

(1) مسند أحمد: 34892.

(من قُتِل تحت رايةٍ عمِّيَّةٍ يدعو عصبِيَّةً أو يَنصر عصبِيَّةً، فقتلُهُ
جاهليَّة) (1).

أَسأل الله ﷻ أن يجمع كلمتنا على الحق، ويوحد صفوفنا، وأن
يهدينا سواء السبيل، وأستغفر الله العظيم، وصلى الله وسلم على
نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله أولاً وآخراً.

(1) مسلم: 1850.

- 03.....مقدمة
- 04.....جمع الكلمة ضروري لتحقيق الأهداف
- 07.....الطريق إلى جمع الكلمة
- 08.....الدعوة إلى كلمة سواء
- 14.....المخرج من هذه التقسيمات
- 17.....السلفية سلوك ومنهج حياة
- 20.....اتساع الصدر للمسائل الاجتهادية
- 23.....اختلاف الاجتهاد ليس فيه تبديع
- 25.....أعراض المسلمين حفرة من حفر النار
- 26.....الفقه في الحديث لا يقل أهمية عن الظفر بالحديث
- 32.....التشدّد في الجزئيات والتساهل في الكليات
- 37.....أهل التصوف

- 40..... الجماعات الإسلامية الأخرى
- 43..... تحكيم الشريعة
- 45..... الدستور وما بعده
- 45..... القانون والدستور على من يتولى تطبيقه
- 46..... التنمية وتحكيم الإسلام
- 49..... دعوها فإنها منتنة
- 51..... الفهرس